

قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2012)

باستخدام نموذج التكامل المشترك

أ. بومدين محمد أمين

د. صديقي أحمد

أستاذ مساعد أ - جامعة سعيدة

أستاذ محاضر أ - جامعة ادرار

Email: moh.boumediene@gmail.com

Email: seddiki_ahmed82@yahoo.fr

الملخص :

لقد احتلت سياسات التحرير التجاري في العقدين الأخيرين مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية في البلدان النامية، وذلك بالنظر للدور البارز الذي أصبحت تلعبه في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة. تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج " التكامل المشترك " خلال الفترة 1990-2012. النتائج المتحصل عليها أظهرت وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، عكس درجة الانفتاح خارج المحروقات.

الكلمات الدالة: التحرير التجاري، النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات، التجارة الخارجية.

Résumé:

La libéralisation commerciale a été une composante importante de la politique économique des pays en voie de développement durant ces vingt dernières années. En effet, cette politique d'ouverture joua un rôle important dans la réalisation d'une croissance économique plus forte et plus durable. cet article analyse l'effet de l'ouverture commerciale sur la croissance économique pendant la période 1990-2012 en utilisant un

modèle économétrique ' **Cointégration** '. les résultats obtenus montrent l'existence d'une relation positive entre l'ouverture commerciale et la croissance économique, contrairement au degré d'ouverture hors hydrocarbures.

Mots clés: L'ouverture commerciale, la croissance économique, les exportations, les importations , le commerce extérieur.

مقدمة:

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها عملية تحرير المبادلات التجارية الدولية في تسيير النشاط الاقتصادي ودورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي من حيث كونها أداة هامة لتمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى باعتبارها وسيلة لتصريف الإنتاج الفائض ومصدرا هاما للحصول على العملة الصعبة والحفاظ على التوازن المالي للدولة. ولهذا عمدت الجزائر إلى تسريع وتيرة الإصلاحات التي مست سياستها التجارية بهدف إنهاء العزلة التجارية على إنتاجها المحلي في الأسواق العالمية وتحسين كفاءة القطاع الإنتاجي، ورفع تنافسية الاقتصاد.

إن هذا التوجه الجديد الذي تبنته الجزائر محاولة منها لإيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات الاقتصادية العالمية يبرز من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وإلى سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية.

1. التحرير التجاري وشروط نجاحه:

1.1. مفهوم تحرير التجاري: من أهم التعاريف الشائعة نذكر:

1.1.1. تعريف الاقتصادي Blackhurst (1977):

التحرير التجاري هو عملية تعزيز وترقية المبادلات التجارية من خلال إلغاء أو تخفيف القيود الجمركية والغير جمركية بين الدول وذلك من أجل تمكين المتعاملين التجاريين الوصول إلى الأسواق الخارجية للاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار، مع إلغاء كل أشكال الرقابة الفردية المطبقة وإتباع فقط النظم الدولية الخاصة بالتجارة الدولية¹.

2.1.1. تعريف الاقتصادي Kahkonen (صندوق النقد الدولي):

يقصد بالتحرير التجاري هو تحرير القطاع الخارجي أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والحوجز المتمثلة في الرسوم الجمركية، القيود الكمية والإدارية والفنية².

3.1.1. الانفتاح التجاري من وجهة نظر المؤسسات الدولية: وهي تعني:

أولاً: التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ثانياً: تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة نشرها.

¹ أحمد فاروق غنيم، حول تحرير لتجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2004، ص2.

² عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة دكتوراه - جامعة تلمسان -، 2010-2011، ص 44.

ثالثاً: تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والاتجاه نحو توحيدها¹.

2.1. أشكال تحرير التجاري: هناك أربعة أشكال لتحرير التجاري:

* **التحرير من جانب واحد:** وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.

* **التحرير الثنائي:** حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتها معا.

* **التحرير الإقليمي:** وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منظمة التجارة حرة فيما بينهم.

* **التحرير متعدد الأطراف:** وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة للانضمام الدول إليها².

3.1. شروط نجاح تحرير التجاري:

لنجاح سياسة التحرير التجاري فإن ثمة متطلبات يجب توفيرها أهمها:

* **اتباع سياسات متعلقة بالاستثمار والأسعار تعمل في اتجاه دعم التحرير.**

* **الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن استبدالها بالتعريفات الجمركية لأن التعريفات تعطي نوعاً من**

¹ عطا الله بن طريش، اثر تغير الصرف على التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، مركز الجامعي،

غرداية، الجزائر، 2010-2011، ص22.

² احمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، 2009، ص8.

الشفافية.

* قبل الشروع في تخفيض مستوى التعريف الجمركية يجب القيام بإجراءات لزيادة الصادرات وذلك جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف.

* يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة على توفر بيئة عالمية تشجع المزيد من التحرير وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير¹.

4.1. مزايا التحرير التجاري:

* زيادة التنافسية: يؤدي تحرير التجارة إلى إزالة التشوهات في المبدلات الخارجية وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

* التقليل من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف.

* المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي: إن مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية².

¹ Liece khalfaoui, **Impacts de libéralisation commerciale sur la performance de l'approvisionnement en fournitures médicales**, université du Québec à montréal , p 19.

² عبدالمجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص250

II. اتجاهات تحرير التجاري في الجزائر:

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى إقامة تكتلات اقتصادية مع دول العالم الخارجي، حيث تحاول من جهة للانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية، وكذا التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي ستندمج بموجبه إلى منطقة التجارة الحرة في أفق 2017 من جهة أخرى.

II.1. الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر وعجزها عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، جعلها تلجأ لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لسد العجز الخارجي، حيث تمثلت أهم الاتفاقيات فيما يلي:

II.1.1. المرحلة الأولى: 1989/05/31 إلى 1990/05/30:

هذا الاتفاق هو أول برنامج تم تطبيقه في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانيات حيث تمثلت إجراءاته فيما يلي :

* تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعومة.

* إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية.

* السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

II.1.2. المرحلة الثانية: من 1991/06/31 الى 1962/03/30:

والتي تمثلت في لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل حصولها على الأموال الكافية واتفقت على بعض الإجراءات أهمها: * إصلاح المنظومة المالية بما فيها الإصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.

* تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.

* تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.

II.1.3. مرحلة الثالثة: من ابريل 1994 إلى مارس 1995 :

تعد هذه المرحلة كأول خطوة لدخول الجزائر الى اقتصاد السوق وتلخص إجراءات هذا الاتفاق فيما يلي¹:

* تحرير التجارة الخارجية وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية من خلال رفع النمو للناتج الداخلي الخام وتخفيض معدل التضخم .

* ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

II.1.4. مرحلة الرابعة: من 31 مارس 1995 إلى 01 ابريل 1998:

تميزت بقيام الجزائر بإتخاذ إجراءات لتخفيف عبئ الدين الخارجي كتجميد عدد من المشاريع وترشيد النفقات من ميزانية بعض المؤسسات والهيئات.² كما أجبرت المؤسسات المالية الدولية الجزائر على خفض مستويات الرسوم الجمركية، حيث بلغ معدل الرسوم الجمركية 11%

¹ مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، 2008، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص118 الى 121.

² مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص144

والحد الأقصى 30%¹.

2. II. الشراكة الأوروبية الجزائرية (الاورو_جزائرية) :

يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للجزائر في كل الفترات، إلا أن الجزائر لم توقع على أي اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الستينات، ولكن مع نهاية الستينات قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية سنة 1972 والتي تمخضت على توقيع الجزائر على اتفاق التعاون الذي دخل حيز التنفيذ رسميا في 1978. اما سنة 1995، فقد تم انعقاد المؤتمر الاورو المتوسطي في مدينة برشلونة الذي يعتبر نقطة البداية الفعلية للشراكة. وبتاريخ 30 ديسمبر 2004 تم تكليف لجنة متابعة وإقامة منطقة التبادل الحر، حيث اتخذت عدة إجراءات لحماية المنتجات الوطنية وذلك بتطبيق:

* إجراءات ضد الإغراق الأسواق بالسلع.

* إجراءات تعويضية.

* إجراءات استثنائية وقائية لصالح الصناعات حديثة المنشأ.

3. II. مساعي الانضمام لمنظمة العالمية للتجارة OMC:

لقد قدمت الجزائر طلبها الأول للانضمام إلى المنظمة إلى سكرتارية الجات في 30 افريل 1987، وفي جويلية من نفس السنة تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف طلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية، وبالتالي شاركت

¹ Mehdi Abbas, L'ouverture commerciale de l'Algérie, économie du développement durable et de l'énergie, 2011, p09.

الجزائر في جولة الاورجواي كعضو ملاحظ، حيث قدمت الجزائر بصفة رسمية مذكرة الانضمام بتاريخ 05 جوان 1996 وكانت المذكرة تتضمن النقاط التالية¹:

- * شرح الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الذي انتقل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.
- * تقديم جميع المعلومات ذات طابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها.
- * شرح وتوضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في المجال الصناعي.
- * تقديم عرض عن تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

III. الدراسة القياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر:

نهدف من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد العلاقة التوازنية على المدى الطويل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

III.1. تحليل النظري للنموذج: إن محاولة فهم كيفية تأثير درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج الداخلي الحقيقي، كمية للعمال مخزون رأس المال ودرجة الانفتاح التجاري. النموذج الذي نريد بناءه يعتمد على الناتج الداخلي الخام وهو في الحقيقة

¹ جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة، عدد 11_ 2011، ص 227.

دالة الإنتاج العامة (كوب دوكلاس) والتي تأخذ بصيغة العامة:

$$y = f(L, K, T)$$

بحيث أن Y: الناتج الداخلي الخام.

L: تمثل قوة العمل.

K: تمثل مخزون رأس المال.

T: تمثل التقدم التكنولوجي.

من خلال دراستنا لدالة الإنتاج (كوب دوكلاس) نلاحظ أن هناك عدة متغيرات تؤثر في دالة الإنتاج وهي العمل ورأس المال وتطور التكنولوجيا ولهذا نعبر عن الإنتاج بالناتج الداخلي الخام بالقيمة الحقيقية، وقمنا باستبدال T التقدم التكنولوجي بالانفتاح التجاري بحيث تصبح :

$$T = f(open) = \frac{x + m}{pib}$$

III.1.1. المتغيرات الخاصة بالنموذج:

* الإنتاج: إن الحديث عن الإنتاج، يؤدي بنا إلى الحديث عن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام لقد قمنا باستخدامه بالقيمة الحقيقية كتعبير عن النمو الاقتصادي، ونرمز له بـ (LNPIB).

* العمل: ونرمز له في الدراسة بـ (LNL). حيث تمثل لوغاريتم العمل.

* رأس المال: وهو ممثل بلوغاريتم مخزون رأس المال، ونرمز له بـ (LNK).

* درجة الانفتاح التجاري: ونرمز له بـ (Lnopen).

بحيث تصبح المعادلة بعد إدخال اللوغاريتم على الدالة بصيغة التالية:

$$\text{Ln}pib_t = \alpha + \beta \text{Ln}K_t + \delta \text{Ln}L_t + \theta \text{Lnopen}_t + \varepsilon_t$$

III.2.1. دالة الإنتاج الكلاسيكية: للقيام بالدراسة التطبيقية قمنا بحساب

لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (LnPIB)، اللوغاريتم مخزون رأس المال (LnK)، ولوغاريتم العمل (LnL)، وإجمالي الانفتاح الاقتصادي Inopen1 والتي تمثل فيه إجمالي الصادرات والواردات على الناتج الداخلي الحقيقي، وتمثل Inopen2 مجموع الصادرات والواردات خارج المحروقات على النمو الناتج الداخلي الحقيقي.

الجدول: يمثل متغيرات الدراسة

السنوات	PIB	K	L	Open 1	Open 2
1990	554.4	2473.5	0.802	33.92	16.081
1991	862.1	1820	0.764	41.601	16.403
1992	1047.4	1873.4	0.77	39.36	18.039
1993	1189.1	1895	0.768	37.119	18.124
1994	1487.4	1543	0.756	43.023	23.603
1995	2004.9	1499.1	0.72	49.95	26.529
1996	2570	1643.3	0.72	28.486	21.024
1997	2771.3	1658.7	0.745	44.531	19.584
1998	2803	1633.1	0.72	41.108	20.191
1999	3215.1	1630.1	0.707	44.95	19.584
2000	4123.5	1800	0.702	56.443	17.104
2001	4257	1772.9	0.727	52.757	18.91
2002	4541.87	1809.7	0.741	54.337	22.115
2003	5266.82	2118.9	0.763	56.048	20.708
2004	6127.45	2630.8	0.797	59.258	22.244
2005	7564.6	3121.6	0.847	64.335	20.419
2006	8512.2	3456.4	0.877	64.931	19.111
2007	9408.3	3934.4	0.962	64.725	21.116
2008	11042.8	4588.2	0.887	46.57	24.075
2009	10135.6	3640.5	0.898	60.395	27.737

2010	11250.5	4046.4	0.90	100.487	26.277
2011	14481	4357.7	0.91	59.783	23.372
2012	14409.04	4630.1	0.899	63.907	24.922

المصدر: بالاعتماد على المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي والبنك العالمي

بحيث:

PIB: يمثل الدخل الوطني الحقيقي الوحدة بالمليار دينار جزائري (الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي).

K: تمثل مخزون رأس المال الوحدة 10^6 دينار جزائري (الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي).

L: نسبة العمالة في الجزائر (الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي).

Open1: درجة الانفتاح التجاري الكلية بالنسبة المؤوية (تم حسابها بالاستعانة على معطيات الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي).

Open2: درجة الانفتاح التجاري خارج المحروقات بالنسبة المؤوية (تم حسابها انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي).

III.2. دراسة علاقة التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر:

III.2.1. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

* اختبار فيليبس وبيرسون (Phillip-Perron(PP)): في نموذجنا هذا نقوم بتطبيق اختبار [Phillip – Perron(PP)]: لأن لديه قدرة اختباريه أفضل وأدق من اختبار (ADF test)، وخاصة في حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF، والصيغة الرياضية لاختبار (PP) كالآتي:

$$\Delta Z_t = \phi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma(t - \frac{T}{2}) + \psi \Delta Z_{t-1} + e_{3t}$$

1- Δ : تمثل الفرق الأول.

* اختبار الفرضيتين التاليتين :

- الفرضية العدمية: $H_0: \rho - 1 = 0$ أي يوجد جذر وحدة وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة ولا يصلح استخدامها للتقدير .

- الفرضية البديلة: $H_1: |\rho - 1| < 0$ السلسلة الزمنية مستقرة.

* نتائج إختبار السلاسل الزمنية للمتغيرات النموذج:

الجدول: اختبار إستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة والمتغير التابع عند I(0)

اختبار pp		المتغيرات
القيمة الجدولية الحرجة 5%	pp tøj	
3.64	2.12	Lnpib
3.64	0.317	Lnl
3.64	2.518	Lnk
3.64	3.12	Lnopen1
3.64	2.46	Lnopen2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام البرنامج EVIEWS.7

الجدول: اختبار إستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة والمتغير التابع عند I(1)

اختبار pp		المتغيرات
القيمة الجدولية الحرجة 5%	pp tøj	
3.64	10.58	Lnpib
3.64	4.71	Lnl
3.64	5.36	Lnk
3.64	13.35	Lnopen1
3.64	4.27	Lnopen2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام البرنامج EVIEWS.7

* التفسير:

- بالنسبة لاختبار PP للمستوى $I(0)$

نلاحظ أن القيمة المطلقة $t\hat{\rho}$ لكل من المتغيرات أقل من القيم المطلقة الحرجة عند مجال الخطأ $\alpha=5\%$ وبالتالي هناك جذور وحدة لكل المتغيرات إذا نقبل بالفرضية العدمية H_0 ونرفض H_1 ، أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة المستوى $I(0)$ ، وبالتالي ننقل إلى الاختبار الموالي.

- بالنسبة لاختبار PP للتفاضلات الأولى :

هذا الاختبار أعطى قيم $t\hat{\rho}$ بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الحرجة الجدولية وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وبالتالي تحقق شرط الاستقرار عند مستوى $\alpha=5\%$ ومنه نستنتج أن المتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة عند الفرق الأول.

III.2.2. اختبار معنوية الثابت والاتجاه للمتغيرات :

الهدف من هذا الاختبار هو ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات لها ثابت أو اتجاه عشوائي أو اتجاه خطي.

الجدول: نتائج اختبار معنوية الثابت والاتجاه العام لسلاسل الزمنية للمتغيرات :

سلسلة التفاضلات الأولى	اختبار الاستقرار	الثابت Intercept	الزمن Trend	نتائج الاختبار
Lnpib	مستقرة	معنوي	غير معنوي	وسطها ثابت واتجاه عشوائي
Lnl	مستقرة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
Lnk	مستقرة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
Lnopen1	مستقرة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
Lnopen2	مستقرة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المعطيات السابقة باستخدام EVIEWS.7

III.2.3. اختبار التكامل المشترك: Cointegration test

بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة والتي وجدت مستقرة من الفرق الأول.

* اختبار التكامل المتزامن باستخدام طريقة johanson

يعتبر هذا الاختبار الأوسع من المنهجية المطبقة من إختبار Granger & Engle، فهو يسمح بتحديد عدد العلاقات التوازنية في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد منهجية johanson على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي وتتمثل صياغة النموذج في:

$$Lpib_t = \alpha + \beta LK_t + \delta LL_t + \theta Lopen_t + \varepsilon_t$$

ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}). ويعرف اختبار الأثر بـ:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك r يقل أو يساوي عدد المتغيرات m مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r = m$

* اختبار القيم المميزة العظمى Maxhmal eigenvalue بـ:

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن هناك r متجه للتكامل المشترك مقابل

الفرض البديل بأنها تساوي: $r + 1$

يمكن تمييز ثلاث حالات لمصفوف المزيغ الخطي وهي:

- إذا كانت رتبة المصفوفة $r=0$ ، نرفض وجود تكامل متساوي.
- إذا كانت رتبة المصفوفة $r=m$ ، في هذه الحالة رتبة المصفوفة تامة وتعني أن المتغيرات الأصلية ساكنة.
- إذا كانت رتبة المصفوفة اكبر من الصفر وأقل من m أي $0 < r < m$ نستنتج أن هناك معادلة تكامل واحدة توازنية على الأقل في المدى الطويل.

* النتائج المحصل عليها من اختبار التكامل المشترك johansen

- اختبار الأثر: جدول يمثل نتائج اختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.995407	202.6824	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.828604	89.63367	69.81889	0.0006
At most 2 *	0.706771	52.59434	47.85613	0.0168
At most 3	0.463413	26.83153	29.79707	0.1058
At most 4	0.282225	13.75849	15.49471	0.0898
At most 5 *	0.276437	6.794924	3.841466	0.0091

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك أربعة علاقات تكامل المشترك وهذا

عند مستوى المعنوية 5% وهذا يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري.

– اختبار القيمة العظمى: الجدول يمثل نتائج اختبار القيمة العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.995407	113.0487	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.828604	37.03932	33.87687	0.0202
At most 2	0.706771	25.76281	27.58434	0.0840
At most 3	0.463413	13.07304	21.13162	0.4455
At most 4	0.282225	6.963569	14.26460	0.4935
At most 5 *	0.276437	6.794924	3.841466	0.0091

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

إن طريقة القيمة العظمى تؤكد اختبار الأثر أي توضيح وجود ثلاث علاقات للتكامل المشترك مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

3.III. تمثيل نموذج دالة الإنتاج: لقد تم استخدام طريقة johansen لتقدير ثلاث نماذج مختلفة:

– النموذج الأول: قمنا باختبار المتغيرات المفسرة التالية: العمل، مخزون رأس المال من الاستثمار الأجنبي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي الكلية أي الصادرات والواردات الكلية من أجل معرفة تأثيرها على النمو الاقتصادي.

- **النموذج الثاني:** قمنا بإستبدال متغير درجة الانفتاح الكلية في النموذج الأول بدرجة الانفتاح خارج المحروقات لتحديد أثره على النمو الاقتصادي.

- **النموذج الثالث:** بإستبدال متغير الانفتاح خارج المحروقات في النموذج الثاني بالصادرات خارج المحروقات لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

III.1.3. تقدير درجة الانفتاح الكلية: الجدول يوضح نتائج التقدير

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 88.57793

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNPIB	LNK	LNOPEN1
1.000000	-12.00588	1.955060
(7.84221)	(2.02968)	(0.54425)

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن كتابة معادلة الإنتاج كالتالي:

$$Lnpi b_t = -12.0LnK_t + 40.96LnL_t + 1.95Lnopen_1$$

* **تعليق على النموذج الأول:** نلاحظ أن معاملات متغير العمل ومخزون رأس المال من الاستثمار الأجنبي هي موافقة للنظرية الاقتصادية، وهذا معناه أنه كلما زاد العمل يؤثر إيجابيا على الدخل الحقيقي، وعلاقة عكسية بين مخزون رأس المال من الاستثمار الأجنبي أي أنه كلما زاد مخزون رأس المال من الاستثمار الأجنبي يؤثر سلبا على الناتج الداخل الحقيقي بالنظر لعدم وجود مناخ ملائم للاستثمارات

الأجنبية داخل الوطن، كما نلاحظ وجود علاقة موجبة بين درجة الانفتاح الاقتصادي والناتج الداخلي حقيقي.

2.3.III. تقدير درجة الانفتاح خارج المحروقات: باستخدام درجة الانفتاح خارج المحروقات نتائج التقدير كما هي موضحة في الجدول التالي:

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood		121.4924	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
LNPIB	LNL	LNK	LNOPEN2
1.000000	6.778192	-1.904159	-4.621772
	(5.34245)	(1.35660)	(0.95603)

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

من خلال النتائج المحصل عليها يمكن كتابة المعادلة الإنتاج كالتالي:

$$Lnpi b_t = -1.9LnK_t + 6.77LnL_t - 4.62Lnopen_2$$

* تعليق على النموذج الثاني: بالنسبة للعمل ومخزون رأس المال الأجنبي فنلاحظ نفس النتيجة السابقة أما بالنسبة لدرجة الانفتاح خارج المحروقات فنلاحظ النتيجة سلبية أي أنها علاقة عكسية فيما بينهما وهذا راجع لتركيز الجزائر على تصدير منتج واحد في صادراتها المتمثل في المحروقات.

الخاتمة:

لقد أظهرت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية أن سياسات التحرير التجاري لها تأثير ايجابي على الهيكل الاقتصادي للدول من خلال أثارها على مستوى الاستهلاك والتخصيص الأمثل لموارد الاقتصاد وعلى كل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التوازنات الاقتصادية الكلية. وهذا ما أكدته معظم الدراسات التي مست الدول النامية التي انتهجت أسلوب التحرير التجاري حيث تمكنت من ترقية صادراتها بفعل اكتسابها لميزة تنافسية أمام السلع الأجنبية في الأسواق الدولية وكذا بفضل قدرتها على استخدام التكنولوجيا المستوردة بكفاءة عالية. وهذا ما لم يستطع أن يحققه الاقتصاد الجزائري بسبب اعتماده المطلق على الصادرات من المحروقات.

نتائج البحث: من خلال الدراسة القياسية فإننا نستخلص النتائج التالية:

* توجد أثر إيجابي لدرجة الانفتاح التجاري الكلية للاقتصاد الجزائري مقاسة بـ (الصادرات الإجمالية + الواردات الإجمالية على الناتج الداخلي الخام) على النمو الاقتصادي، وهذا ما تعكسه معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في الآونة الأخيرة. إلا أنها لا تعكس الصورة الفعلية للتجارة الخارجية للجزائر ومدى مساهمتها في هذا النمو المحقق نظرا لارتكاز الجزائر على قطاع واحد في تعاملاته التجارية والذي أكسبه ميزة نسبية طبيعية لا أكثر.

* يوجد أثر سلبي لدرجة الانفتاح التجاري مقاسة بـ (الصادرات خارج قطاع المحروقات + الواردات الإجمالية على الناتج الداخلي الخام). إن هذه النتيجة المحققة تؤكد أن هذه المعدلات المسجلة للنمو الاقتصادي

هي ناجمة أساسا بفعل ارتفاع أسعار المحروقات وليس بفعل استفادتها من الفرص المتاحة من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

التوصيات: بناءا على النتائج المتحصل يمكن اقتراح جملة من التوصيات تتمثل في ما يلي:

- * ضرورة الإعداد لمرحلة ما بعد البترول بتنويع في هيكل صادراتها واتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار النمو،
- * تشجيع الصناعات المحلية لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني،
- * البحث عن السبل الكفيلة بتنويع الموارد (سلع، رؤوس أموال) التي تعمل على التموين والتمويل،
- * ضرورة الدخول في تكتلات إقليمية خاصة بالنسبة للاقتصاديات التي تتميز بالتكافئ مع الاقتصاد الوطني (الدول العربية، ودول إفريقيا).

المراجع:

- 1- أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، 2009.
- 2- أحمد فاروق غنيم، حول تحرير لتجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2004.
- 3- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة، عدد 11_ 2011.
- 4- عبدالمجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية 2005.
- 5- عطاله بن طريش، اثر تغير الصرف على التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، مركز الجامعي غرداية، 2010-2011
- 6- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع الجزائر، ط1 2009.
- 7- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، جامعة ابن خلدون: تيارت، 2008.
- 8- طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم- دراسة حالة دول شمال إفريقيا، مذكرة دكتوراه- جامعة الجزائر -، 2011-2012.
- 9- Liece khalfaoui, Impacts de libéralisation commerciale sur la performance de l'approvisionnement en fournitures médicales, université du Québec à montréal.
- 10- Mehdi Abbas, L'ouverture commerciale de l'Algérie, revue: économie du développement durable et de l'énergie, 2011.